

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

خروجا عن الغرض المتصل بالإسناد أي السالم إسناده الذي هو كما قال شيخنا في شرح النخبة الطريق الموصله إلى المتن مع قوله في موضع آخر منه أن حكاية طريق المتن وهو أشبه فذاك تعريف المسند والمر سهل عن سقط بحيث يكون كل من رواه سمع ذلك للمروي من شيخه . وهذا هو الشرط الأول وبه خرج المنقطع والمرسل بقسميه .

والعقل الآتي تعريفها في محالها والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة كالبخاري لأن تعاليقه المجزومه المستجمعة للشروط فيمن بعد المتعلق عنه لها حكم الإتصال وإن لم يقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا واتصاله بنقل عدل وهو من له ملكه تحمله على ملازمه التقوى والمروءة على ما سيأتي مع البسط في محله .

وهذا هو ثاني الشروط وبه خرج من في سنده من عرف ضعفه أو جهلت عينه أو حاله حسبا يجيء في بيانهما ضابط أي حازم الفؤاد بضم الفاء ثم واو مهموزة ثم مهملة أي القلب فلا يكون مغفلا غير يقظ ولا متقن لئلا يروي عن كتابه الذي تطرق إليه الخل وهو لا يشعر أو من حفظه المختل فيخطئ إذ الضبط ضبطان ضبط صدر وضبط كتاب .

فالأول هو الذي يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

والثاني هو صونه له عن تطرق الخل إليه حين سمع فيه إلى أن يؤدي وإن منع بعضهم الرواية من الكتاب .

هذا على الضبط وهو ثالث الشروط على ما ذهب إليه الجمهور حيث فرقوا بين الصدوق والثقة والضابط وجعلوا لكل صفة منها مرتبه دون التي بعدها وعليه مشى المصنف وقال إنه احترز به عما في سنده رواة معقل كثير الخطأ في روايته وإن عرف بالصدق وبالعدالة